مجتمع

الإعصار ديبي يخلف وفيات جنوبي الولايات المتحدة

تسبّب الإعصار ديبي بمقتل أربعة أشخاص على الأقلّ منذ وصوله إلى البرّ الأميركي صباح الاثنين، فيما يهدّد بحدوث فيضانات في جنوب الولايات المتحدة. وتحوّل الإعصار إلى عاصفة مدارية بعد وصوله إلى اليابسة. وحذّر مركز الأعاصير الأميركي من أنّ «تأثيرات الإعصار سوف يستمر الشعور بها طوال الأسبوع في جزء من الساحل الجنوبي الشرقي». وأشار إلى أنه «سيتحرّك على طول الساحل لمدة يومين أو ثلاثة أيام»، ما سيؤدّي إلى «هطول أمطار غزيرة قد تؤدي إلى فيضانات كارثية» في جورجيا وكارولاينا الجنوبية. (فرانس برس)

تصدع سد بسبب غزارة الأمطار في الصين

كشفت السلطات في شمال شرق الصين، عن حدوث صدع في سد على نهر وانغخه في مدينة تيهلينغ، وذلك بعد ارتفاع منسوب المياه جراء الأمطار الغزيرة المستمرة على المقاطعة. وحدث الصدع البالغ طوله حوالي 18 متراً صباح الثلاثاء في السد، وتم إجلاء السكان من دون الإبلاغ عن وقوع ضحايا، وإنشاء مقر استجابة لحالة الطوارئ، فيما تجري أعمال إصلاح السد. وتواجه عدة مقاطعات في الصين فيضانات وانهيارات أرضية جراء الأمطار الغزيرة، وأصدرت السلطات إنذارين باللونين البرتقالي والأصفر لمواجهة سيول جبلية متوقعة. (قنا)

100 ألف طن نفايات بمدينة غزة

يؤكد المتحدث باسم بلدية مدينة غزة، حسني مهنا، تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان المدينة من جراء تفاقم الكوارث الصحية والبيئية، وتكدس النفايات، وتدمير البنية التحتية، واستهداف الجيش الإسرائيلي المنشآت الصحية. وقال مهنا: «تتكدس كميات تتجاوز 100 ألف طن من النفايات في مدينة غزة، وتتسرب مياه الصرف الصحي إلى الشوارع، وهناك نقص شديد في المياه، ما يزيد من انتشار الأمراض والأوبئة». وأضاف أن «طواقم البلدية لا تستطيع الوصول إلى مكب النفايات الرئيسي في شرق المدينة بسبب خطورة المنطقة، وبالتالي فإن النفايات تتكدس في المكبات المؤقتة، في ظل أجواء شديدة الحرارة، مسببة بؤراً لتفشي الأمراض وانتشار الحشرات والقوارض». وأكد مهنا تدمير الاحتلال محطتين لضخ مياه الصرف الصحي، وتضرر 6 مضخات أخرى في المدينة، فضلاً عن تدمير أكثر من 45 ألف متر من شبكات الصرف الصحي، وتدمير 126 آلية ومركبة تابعة لبلدية غزة، ما أعاق الأعمال الأساسية، مثل جمع النفايات وشفط المياه العادمة وتوزيع المياه على مراكز الإيواء، وفتح الشوارع والطرق المغلقة بسبب الاستهدافات».

وقال إن «النقص الحاد في المياه اللازمة للشرب والطهي والنظافة الشخصية ساعد في انتشار الأمراض المعدية. تعاني مدينة غزة أزمة عطش حقيقية، ويضطر السكان إلى قطع مسافات كبيرة والوقف في طوابير طويلة من أجل الحصول على كميات محدودة من المياه». (الأناضول)

تراكم النفايات ومياه الصرف في شوارع مدينة غزة (عمر القطا/ فرانس برس)

ليبيا: اهتمام بمرضى ضمور العضلات

طرابلس ـ **أسامة علي**

أعلنت رابطة مرضى ضمور العضلات الأهلية في الأسبوع الماضي وفاة طفل مصاب في مدينة بنغازي، وذلك بعد يومين فقط من وفاة طفل آخر في مدينة سبها، وقد سبقهما طفل ثالث توفي قبل أسبوعين في العاصمة طرابلس. وأوضحت الرابطة أن سبب الوفيات الثلاث هي مضاعفات المرض الذي يؤدي إلى توقف أعضاء الجسم بالتدريج، نتيجة عدم تلقي المريض العلاج اللازم، معلنة أن الطفل المتوفى في سبها لديه شقيقان مصابان بالمرض نفسه، ولم يتمكنا من إجراء التحاليل اللازمة للحصول على الأدوية. لاحقاً، اجتمع مسؤولون في حكومة الوحدة الوطنية مع ممثلين عن رابطة مرضى ضمور العضلات الذين نظموا وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة الصحة، للمطالبة بضرورة تسهيل وصولهم إلى العلاج. وأصدرت الحكومة جملة من التعليمات لتوفير المعامل الجينية الخاصة بمرضى ضمور العضلات وعائلاتهم، والبدء في إجراءات توريدها، واستمرار إجراء التحاليل الجينية للمرضى، واستكمال علاج الحالات البالغ عمرها أقل من سنتين بشكل عاجل، كما وجهت الحكومة بضرورة توفير الأدوية الخاصة بهذا المرض من خلال التعاقد مع الشركات المصنعة، وضرورة تنفيذ برنامج العلاج الطبيعي بالداخل، من خلال الاتفاقية التي أبرمها جهاز تطوير الخدمات العلاجية مع شركة متخصصة. وذكرت الرابطة أن الاجتماع مع الحكومة أسفر عن اتفاق على تشكيل لجنة وطنية للبدء في إتاحة التحليل الجيني، مع الشروع في تأسيس معمل تحاليل جينية داخل ليبيا، واستعجال توفير الأدوية، وكذلك تخصيص مبالغ مالية لسفر الأطفال المصابين بالمرض إلى الخارج لتلقي الحقنة الجينية. ونظم مرضى ضمور العضلات العديد من الوقفات الاحتجاجية، من بينها وقفة في يونيو/حزيران الماضي، ضمت عدداً من المرضى، أغلبهم أطفال، أمام مقر الحكومة، للمطالبة بإيجاد حلول للمشاكل والعراقيل الصحية التي يعانون منها، ومن بينها عدم توفر الأدوية، ونقص الرعاية الطبية، وعدم توفر الأدوات والمعدات التخصصية التي يحتاجها المرضى، إضافة إلى المطالبة بالنظر في رفع قيمة الإعانة المنزلية والمعاشات للمرضى. وكشفت رابطة مرضى ضمور العضلات أن ليبيا تضم 739 حالة مسجلة لديها، مؤكدة وجود أعداد أخرى من المرضى غير المسجلين.

ويرجح طبيب أمراض المخ والأعصاب، محمد الغزالي، ارتفاع أعداد المصابين بالمرض، موضحاً لـ«العربي الجديد»، أنه من بين الأمراض النادرة التي ترتبط بمجموعة من الأسباب الوراثية، وهو يؤدي إلى تلف الأنسجة، وبالتالي ضعف العضلات، ما يتسبب في إعاقات حركية، وبمرور الوقت تتناقص قدرات أعضاء بعض المرضى إلى حد التوقف تماماً، ما يؤدي إلى الوفاة. يضيف الغزالي: «على الرغم من أن طفرات هذا المرض تزيد عن الستين، إلا أن المنتشر منها في ليبيا لا يزيد عن ثلاث طفرات، لكنها تستوجب الرعاية الصحية المستمرة بهدف تصحيح سلوك المريض الذي لا ينتبه إلى بعض الأضرار التي تؤدي إلى تسارع فشل الأعضاء. الأهم من ذلك هو التحليل الجيني، كونه الأساس الذي يمكن الطبيب من متابعة المريض، ومعامل التحليل الجيني توفرت في ليبيا منذ عام 2022، وعوضت عجزاً كبيراً في عمليات تشخيص المرض، وبالتالي وصف الأدوية المناسبة». من جانبها، تعبر أم أروى عموش، وهي والدة طفلة مصابة بمرض ضمور العضلات، عن استيائها من عدم وجود مراكز متخصصة، والاعتماد على تنظيم الاحتجاجات لتوصيل صوت المرضى، مشيرة إلى أن «وصول أعداد المصابين بهذا المرض إلى المئات يفترض أن يدق ناقوس الخطر».

وفي حين تؤكد عموش حق ابنتها في العلاج، فإنها تطالب أيضاً بضرورة رفع الحكومة المعاشات الشهرية المخصصة لمرضى ضمور العضلات، وتصنيفهم بشكل خاص خارج فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، ما يعزز الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية المقدمة لهم. وتعتبر عموش أن «الرعاية الاجتماعية جزء من الرعاية الصحية، فبعض المرضى يحتاجون إلى رواتب مساعدة أعلى مما تمنحهم إياه الدولة، لكن مطلب رفع الرواتب لا يقف عند حد المطالب المعيشية، بل يحمل رسالة تشعر المريض بأن الدولة تساويه ببقية المواطنين، ومن المهم أيضاً أن يغير المجتمع طريقة تعاطيه مع المريض، ويستوعب ظروفه لمساعدته على التعافي، ومعاملته بصفته فرداً طبيعياً في المجتمع».

الأعداد في تزايد

يؤكد الطبيب الليبي محمد الغزالي ضرورة حصول الأطفال المصابين على حقنة خاصة قبل بلوغ السنتين، لكن الحقنة غير متوفرة في ليبيا، ما اضطر الحكومة إلى إيفاد 22 طفلاً إلى مصر للحصول عليها، مضيفاً أن أعداد المرضى في تزايد، لذا ينبغي بناء قاعدة بيانات خاصة لتسهيل متابعتهم، والإسراع في علاجهم.

تحقيق

يدير جهاز الدفاع المدني ملف المفقودين في قطاع غزة، والذين يتجاوز عددهم 10 آلاف مفقود، لكن التعرف إلى هويتهم غاية في الصعوبة حال العثور على الجثامين، إذ تكون غالبيتها متحللة

شهداء مجهولو الهوية

عائلات غزة لا تعرف مصير أبنائها

غزة ـ **امجد ياغي**

كانت عشرات عائلات الشهداء والمفقودين الفلسطينيين تترقب وصول عدد من جثامين الشهداء، والتي أعلن الاحتلال الإسرائيلي تسليمها إلى الجانب الفلسطيني يوم الأحد الماضي بعد تنسيق مع الصليب الأحمر الدولي، على أمل إيجاد أفراد أسرهم المفقودين من بينهم، لكن تلك الآمال تبددت صباح الاثنين، وتحولت إلى حزن كبير بعد أن تم تصنيفهم جميعاً باعتبارهم من مجهولي الهوية كون الجثامين متحللة، ولا يبدو عليها أي دليل يثبت شخصية صاحبها. قام الفريق الطبي التابع لوزارة الصحة في غزة، بمن فيهم أطباء شرعيون وطواقم فنية طبية بمعاينة أسباب الوفاة عبر فحص الجثامين الثمانين عند وصولها في شاحنة كبيرة عبر معبر كرم أبو سالم باتجاه مدينة خانيونس، لكنهم وجدوها متحللة، وبعضها جثامين وضعت في كيس بلاستيكي، وكانت مقطعة الأشلاء، لتتزايد أزمات العديد من العائلات التي ترغب في دفن جثامين أبنائها الذين استشهدوا قبل مصادرة جثامينهم، وأخرون يرغبون في معرفة مصير أبنائهم المفقودين. كانت عائلة عمر زقوت (26 سنة) واحدة من العائلات التي تترقب معرفة مصير نجلها، والذي اختفى أثناء إحدى مجازر الاحتلال الإسرائيلي في مدينة غزة، وتحديداً في أحياء جنوبي المدينة، وعندما علموا بتسليم الجثامين، توجه اثنان من أشقائه للتعرف إليه إن كان من بين تلك الجثامين، لكن تم منعهم من مطالعتها نظراً لكونها متحللة بالكامل، ولا يمكن التعرف إلى أصحابها عبر النظر، كما أخبرتهم الطواقم الطبية. يقول سائد زقوت (35 سنة)، إنه كان موجوداً بالقرب من الشاحنة التي تحمل الجثامين، وطلبت منه الطواقم الطبية الابتعاد، وأنه في حال التعرف إلى ملامح واضحة، سيحضرون العائلات للتعرف إلى الجثامين من دون اقتراب منها، لكن بعد انتظار دام نحو ساعة، علم أنه لا تظهر أيّ ملامح على أيّ من الجثامين، وبالتالي لا يمكن السماح للعائلات بمطالعتها للتعرف إلى ذويهم. وزاد قرار تسجيل الجثامين باعتبار أنها لشهداء مجهولي الهوية من توتر العديد من العائلات، والتي حضرت على أمل التعرف إلى ذويهم، وحمل جثامينهم لدفنها.

يقول سائد زقوت: «شاهدت أحد الجثامين التي فُتح الكيس الذي كان يضمها أمامي، وكانت عبارة عن أشلاء، وتميل إلى اللون الأسود، ولا يوجد أي مدلول على صاحبها. كانت لدى الأسرة بعض الآمال في التعرف إلى مصير شقيقي، لأننا علمنا أنه كان في شارع الصناعة وقت القصف الإسرائيلي، وقد انتشلت الطواقم الطبية منه العديد من الشهداء خلال شهر يوليو/تموز الماضي، لكن جثمان عمر لم يكن بينها».

ويضيف لـ«العربي الجديد»: «قرر شقيقي البقاء في مدينة غزة برفقة أصدقائه لحراسة المنازل، لكن نتيجة الأضرار التي لحقت بمنزلنا طلبنا منه محاولة النزوح إلى جنوبي القطاع، لكن كان يخشى النزوح، فالاحتلال كان يعتقل الشبان في مثل عمره على الحواجز، ويتعامل معهم كمقاومين كما حصل مع كثيرين، وقد اعتقل أبلغت العائلة باستشهاده فيها. تقول بركة لـ«العربي الجديد»: «ابني استشهد، ولكني أريد تكريمه كشهيد، وسأقوم بدفنه بنفسي بعد استشهاد زوجي في الشهر الأول من العدوان. كان ابني رجلاً حقيقياً، وأريد دفنه في مدينة خانيونس حتى أتمكن من زيارة قبره، لكننا تعرضنا للمزيد من الخذلان وكسر الخاطر، ولم نتمكن من التعرف إلى الجثامين». وكانت الجثامين التي سلمت أخيراً للجانب الفلسطيني من ضمن المئات من الجثامين التي لم يكشف الاحتلال عن هويتها أو يحاولون انتشال جثامين الشهداء، ولم يتم لاحقاً العثور على جثمانه في المنطقة التي الاحتلال أصدقاء له على حاجز تنساريم». يتابع زقوت: «علمنا أن شقيقي عمر كان في المنطقة التي توغلت فيها قوات الاحتلال بحي تل الهوا، وبعدها علمنا بقصف المنطقة، وأخبرنا البعض أنه كان مصاباً، وقال آخرون إنه استشهد في المنطقة مع كثيرين، فأصبحنا في حيرة من أمرنا، ولا نعرف إن كان استشهد أم أنه مصاب أم معتقل. عندما وصلت شاحنة الجثامين كنت أدعو الله ألا أراه بينها، والآن حزني أكبر لأنني لم أتمكن من التعرف إليه، وأمي مهنأة نفسياً». الحال نفسه تعيشه نعيمة بركة، والتي قطعت عدة كيلومترات مشياً على قدميها للوصول إلى المكان للتعرف إلى جثمان ابنها الذي علمت أنه استشهد قبل شهرين في أحد شوارع بلدة بني سهيلا، ولم يتم انتشال جثمانه حينها بسبب ملاحقة طائرات «كواد كابتر» لمن يحاولون انتشال جثامين الشهداء، ولم يتم

لم يتم التعرف إلى اي من الجثامين المستلمة (محمد الحجار)

80
عدد الجثامين التي سلمها الاحتلال الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني، لكنّها كلها كانت متحللة.

«بسمة أمل»... مخيم لإيواء ذوي الإعاقة في دير البلح

يعتبر مخيم «بسمة أمل» الأول من نوعه في قطاع غزة المتخصص في استقبال الأشخاص المصابين بأشكال الإعاقة، والذين يعانون أكثر من غيرهم

غزة ـ **علاء الحلو**

تتجمع نحو مائة أسرة فلسطينية تضم أفراداً مصابين بإعاقات مختلفة داخل مخيم «بسمة أمل» للنازحين بمدينة دير البلح في وسط قطاع غزة، وهو مخيم مخصص لاستقبال وإيواء الأشخاص المعوقين، وتقديم الخدمات التخصصية لهم في ظل الصعوبات التي يواجهونها في التنقل والحصول على الرعاية الطبية منذ بداية العدوان الإسرائيلي. ويسعى المخيم إلى تقديم الرعاية للنازحين المعوقين في ظل تدمير غالبية المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية، فبينما يصيب النزوح المتكرر الفلسطينيين عموماً بحالة من الإرهاق، تتضاعف صعوبته لدى الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب صعوبة حركتهم، إلى جانب التأثير النفسي الكارثي لتنقلهم القسري المتواصل.

ويضم المخيم أشخاصاً يعانون من أشكال مختلفة من الإعاقة، سواء السمعية أو البصرية أو الحركية، أو الإعاقات المزدوجة، وهو يقوم بتوفير المأوى وبعض الخدمات الأساسية التي توائم ظروفهم، وتراعي تسهيل الحركة والتعامل، إلى جانب المتابعة الدورية والرعاية اللازمة. يقول حمزة الفليت، وهو أحد القائمين على المكان، إن مخيم «بسمة أمل» يضم مختلف أنواع الإعاقة، سواء الحركية أو السمعية أو البصرية أو الذهنية، أو من يحملون أكثر من إعاقة، وتم تجهيز الخيام بمواصفات خاصة، وكذلك تجهيز الحمامات المخصصة للرجال والمخصصة للنساء، والتي تمت مواءمتها جميعاً لتناسب الأشخاص ذوي الإعاقة». ويوضح الفليت لـ«العربي الجديد»، أن «المخيم تشرف عليه ثلاث مؤسسات محلية، وهي الإغاثة الزراعية، والهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية أطفالنا للصم، ويحاول توفير المتطلبات الأساسية للنازحين من ذوي الإعاقة، سواء المياه المخصصة للاستخدام اليومي، أو المياه المخصصة للشرب، وكذلك توفير السبل التي من شأنها توفير الراحة لهم، خاصة أن معاناتهم تفوق معاناة الأشخاص الأصحاء بفعل متطلبات الرعاية المتزايدة». ويضيف أن «العدوان الإسرائيلي المتواصل خلف آثاراً واضحة على مختلف شرائح المجتمع في قطاع غزة، لكن تأثيراته كانت أشد قسوة على الأشخاص ذوي الإعاقة، فقبل الحرب، كان هؤلاء الأشخاص يهتمون بتغيير الكراسي المتحركة، والعكاكيز، وتوفير الأطراف الصناعية والأدوات المساعدة، لكن ظروف الحرب منعتهم من كل ذلك، وفي الوقت الحالي لا تستطيع المؤسسات القائمة توفير أي من تلك الأشياء بفعل إغلاق المعابر».

بدوره، يوضح الفلسطيني محمد أبو كميل، وهو من ذوي الإعاقة الحركية، وأحد القائمين على تسيير المخيم، أنه جاء استجابة للاحتياجات المتزايدة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومراعاة للظروف والتحديات والصعوبات التي تواجههم مثل كل شرائح الشعب الفلسطيني، حيث يوفر المتطلبات الأساسية التي تعينهم على إنجاز تفاصيل المعيشة اليومية. ويوضح أبو كميل لـ«العربي الجديد»، أن «المخيم يضم جميع أنواع الإعاقات، وهؤلاء الأشخاص كانوا يعانون قبل الحرب من تداعيات الحصار الإسرائيلي، ثم تفاقمت تلك المعاناة بفعل القصف والتهجير القسري، وانعدام المقومات الأساسية للحياة، أو القدرة على الحركة بأمان في ظل الخطر المحدق بكل الأماكن، إلى جانب عدم توفر البيئة الصحية، أو وجود مراكز تروح موائمة يمكنها أن تحفظ كرامتهم». ويشير إلى وجود خمسة إداريين في المكان لمتابعة مختلف التفاصيل وتذليل التحديات وتوفير الاحتياجات، وأنهم يتعاملون مباشرة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ويجرون معهم لقاءات مباشرة، واجتماعات دورية لمعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم، ثم التواصل مع المؤسسات الشريكة، والمؤسسات ذات الصلة لتوفير تلك الخدمات والاحتياجات وفق الإمكانيات المتاحة.

وتقول والدة الفتى عبد الله أبو ناموس، وهو يعاني من إعاقة حركية وسمعية، إنها التحقت بمخيم «بسمة أمل» في بداية شهر يوليو/ تموز الماضي، وإن العائلة قبلها تنقلت بين أكثر من مخيم ومركز إيواء، لكنها لم تجد الخدمات التي تتناسب مع أوضاع الإعاقة.

وتؤكد أبو ناموس التي تضم أسرتها أكثر من شخص من ذوي الإعاقات الحركية والسمعية وضمور العضلات، لـ«العربي الجديد»: «ابني من ذوي الإعاقة الحركية، وهو يمثل الهاجس الأكبر بالنسبة لنا بسبب عدم مواءمة مراكز ومدارس الإيواء لاحتياجاته الخاصة، إلا أن مخيم بسمة أمل قام بتوفير المتطلبات الأساسية له ولبقية أبنائي، إلى جانب مواءمة الخدمات لاحتياجاتهم اليومية».

حمامات المخيم تراعي احتياجات المعوقين (العربي الجديد)

تمت تسوية طرف المخيم للائم حركة المعوقين (العربي الجديد)

جماعية تم حفرها عبر جرافات في المنطقة التي تُعرف بـ«المقبرة التركية»، وهي تقع خلف الحي النمساوي في جنوب غرب مدينة خانيونس، وتم دفن عدد من الجثامين التي سلمها الاحتلال الإسرائيلي سابقاً فيها. وبلغت أعداد جثامين الشهداء المنتشلين حتى الآن من المقابر الجماعية في القطاع إلى 454 جثماناً، وكان هؤلاء مدفونين في مقابر جماعية أنشأها الاحتلال، وغالبيتها بالقرب من مستشفيات القطاع التي جرى اجتياحها، كما انتشلت الطواقم الطبية ما يزيد على 400 جثة، بعضها لم يتم التعرف إلى أصحابه، وأخرى انتشلتها طواقم الدفاع المدني من دون معرفة أصحابها، وكلها جرى تسجيلها باعتبارها مجهولة الهوية.

فاقم تسجيل الجثامين شهداء مجهولي الهوية من حزن العائلات

لا يعلن الاحتلال هوية الجثامين أو المناطق التي اخذت منها

للصليب الأحمر. يوضح سعيد لـ«العربي الجديد»: «الجثامين لأشخاص من أعمار مختلفة، وبعضهم أطفال، وأخرون من كبار السن، وهناك جثامين لسيدات، وقد أشارت استغرابنا مصادرة جثامين السيدات، حتى أن بعضهن كبيرات في السن، وهو ما لم نجد له مبرراً منطقياً. كل الجثامين متحللة، وهي متحللة أكثر من جثامين جرى تسليمها سابقاً، والتحلل الكبير يجعلنا لا نعرف ماذا فعل بها الاحتلال، كما أنهم سلموها من دون أي معلومات، وهذا مخالف للقانون الدولي الإنساني. كانت هناك عائلات كثيرة تنتظر التعرف إلى شهدائها، لكنها عادت مكسورة الخاطر». ويضيف: «أصحاب هذه الجثامين استشهدوا قبل شهر أو شهرين وفق درجة التحلل، ونعتقد أن منهم من تم وضعه في ثلاجات بعد مصادرة الجثامين من أجل أهداف غير معروفة، والكثير من الجثامين جرى تشريحها قبل تسليمها، ما يشير إلى إمكانية سرقة أعضاء بشرية، لأن هناك تفاصيل غير منطقية». وتعتقد وزارة الصحة في غزة أن الجثامين الـ80 تعود لأشخاص استشهدوا في مناطق شهدت توغلات إسرائيلية في شمالي القطاع ومدينة غزة، وكذلك مناطق أخرى في وسط القطاع، والتي سُجلت فيها أعداد كبيرة من المفقودين، وشوهد فيها كثير من الجثامين الملقاة على الأرض، وحين عاد السكان إلى تلك المناطق لاحقاً لم يجدوها.

ودفنت جثامين الشهداء الثمانين في مقبرة

مليون ونصف مليون شخص معوق من دون رعاية حقيقية في سورية

يعيش معظم الأشخاص المعوقين السوريين في حالة من التردي المعيشي من دون اي خدمات حكومية لتخفيف واقعهم السيئ، في حين تحاول جمعيات خيرية ومتبرعون تامين بعض احتياجاتهم، وخصوصاً التجهيزات الطبية

ضاعفت الحرب اعداد الأشخاص المعوقين في سورية (محمد سعيد/ الأناضول)

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

تزايدت أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة خلال سنوات الحرب السورية، لتبلغ حسب تقديرات غير رسمية أكثر من 1,5 مليون لديه إحدى درجات الإعاقة، من ضمنهم مصابو الحرب من أفراد جيش النظام والمليشيات التابعة له، ومن فصائل المعارضة المسلحة.

وتؤكد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التابعة للنظام السوري أنها تعنى بشؤون الأشخاص المعوقين من خلال مديرياتها في المحافظات، وذلك وفق نوع الإعاقة ودرجتها وعمر الشخص المعوق، وأن مراكز التأهيل والتعليم تقتصر على المرحلة العمرية من 4 إلى 14 سنة ضمن شروط المستوى العقلي، كما تقدم دورات تدريبية لمن يزيد عمرهم عن 14 سنة بما يتناسب مع إمكاناتهم العقلية والجسدية، من دون ضمانات لتوفير العمل، مع منحهم بطاقة معوق لتصبح لهم الأولوية في أي عمل مناسب.

ويلجأ الأشخاص المعوقون وذووهم إلى المنظمات والجمعيات الخيرية لطلب المساعدة، خاصة الهلال الأحمر، والأمانة السورية للتنمية، والأخيرة باتت تقوم بالكثير من الأدوار بعد أن سيطرت عليها أسماء الأسد.

يقول أحد الأشخاص المعوقين من ريف دمشق لـ«العربي الجديد»: «لم تستطع بطاقة الإعاقة الحسية حماية (الكشك) الصغير الذي أعتاش منه، في حين استطاع العديد من أصحاب الأكشاك المدعومين من النظام أو المليشيا في نفس المنطقة حماية أماكنهم. لم تفدني البطاقة سوى بالحصول على عكازات من مديرية الشؤون الاجتماعية، وتقديم موعد دور لعمل جراحي في مشفى المواساة، وكنا نستفيد من سلة غذائية يقدمها الهلال الأحمر كل شهرين، لكنها توقفت».

وفيما يخص الأمانة السورية للتنمية، يضيف الرجل الذي طلب عدم ذكر اسمه: «سمعت عن إعانتها بعض الأشخاص المعوقين في طرطوس وحمص واللاذقية، وأن لديها برنامج تأهيل يسمى (التعافي المبكر)، لكني لم أحظ بأي دعم منها. معظم المساعدات الدولية والأممية تذهب للأشخاص المعوقين من جرحى الجيش وعائلاتهم، بينما يمكن للجميع ملاحظة المرسوم الذي يعيشها الأشخاص المعوقون وذووهم على أبواب مديريات الشؤون الاجتماعية والهلال الأحمر والجمعيات الخيرية».

تقتصر خدمات مراكز التاهيل والتعليم على المرحلة من 4 إلى 14 سنة

تحتاج المراسيم الرئاسية السورية إلى مراسيم وقرارات لتطبيقها

وأصدرت الرئاسة السورية في عام 2004، مرسوماً تشريعياً متعلقاً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتزامات الجهات العامة والخاصة تجاههم، وركز المرسوم على مساواتهم مع باقي شرائح المجتمع في الحقوق العامة مثل العلاج والتعليم والعمل في المؤسسات العامة والخاصة، وصرف منح مالية من مديريات الشؤون لذوي الإعاقة العقلية، وتخصيص مقاعد في الجامعات لذوي الإعاقة، وكذلك فرصة إدخال سيارة معفاة من 75% من الرسوم الجمركية. وحول هذا المرسوم، يقول المحامي نضال غزالة لـ«العربي الجديد»: «غالباً ما احتاجت المراسيم الرئاسية في سورية إلى مراسيم أخرى وقرارات لآحقة لشرحها وتطبيقها على أرض الواقع. هذا المرسوم يأخذ منحى إيجابيا، لكن هناك إشكاليات في التطبيق، تبدأ من الخلل في تحديد درجات الإعاقة، وحقوق كل شخص معوق، فهناك شخص معوق بالولادة جسدياً أو عقلياً، وهناك شخص معوق نتيجة الحوادث أو الحرب، فهل يحق لكل شخص معوق أو ذويه استيراد سيارة معفاة من الرسوم الجمركية وفق المرسوم، أم أن الأمر سيخدم فقط جرحى الحرب؟ ثم من الذي يحدد المنح الجامعية المقررة للأشخاص المعوقين؟ أو أعمار وأوضاع المستحقين لتلك المنح؟».

يضيف غزالة: «أجد في هذا المرسوم فرصة لشريحة محددة من الأشخاص المعوقين، وبابا واسعا للواسطة والرشوة والفساد، إذ يستفيد من المنافع قلة من الأشخاص المعوقين بحسب المناطق ودرجات الوصول، بينما يستمر السواد الأعظم منهم في التوسل على أبواب المديريات». ويقول علي القصير، وهو شخص معوق، من اللاذقية، لـ«العربي الجديد»: «وزعت الأمانة السورية للتنمية قبل عامين أكثر من 60 جهازا طبيا شملت كراسي مدولبة وعكازات للمساعدة على المشي بعد مسح ميداني للمحافظة، في حين كان عدد المتقدمين بالمئات. رغم أن خدمات الأمانة السورية والهلال الأحمر أفضل في اللاذقية من بقية المحافظات، إلا أن حاجة الأشخاص المعوقين أكبر بكثير من الخدمات المقدمة، ويُمكن ملاحظة الزحام اليومي على أبواب الجمعيات الخيرية من ذوي الأشخاص المعوقين». بدوره، يقول عمار الهواش، من ريف دمشق: «أسعى منذ 10 سنوات عبر الجمعيات الخيرية والمنظمات لزرع (حلزون) لابنتي التي تبلغ 14 سنة، ولم أحظ بأي إعانة، وسجلت اسمها مرفقاً بالتقارير الطبية في برنامج الكشف المبكر لنقص السمع، ولم تحصل على موافقة، في حين أعرف أطفالاً خضعوا لعمليات زرع مجانية بمساعدة مسؤولين في الدولة أو في المشافي العامة».